ظاهر والا خلا لانه لا يلزمه شيء بالوطي قبل
الظهار لتعليق العتق بالظهار مع الوطي فاذا ظاهر
صار موليا واذا وطي في مدة الايلاء او بعدها عتق
العبد لوجود المعلق عليه ولا يقع العتق عن الظهار
اتفاقا لان اللفظ المفيد له سبق الظهار والعتق
انما يقع عن الظهار بلفظ يوجد بعده قال الرافعي
وتقدم في الطلاق انه اذا علق بشرطين بغير
عطف فان قدم الجزاء عليهما او اخره عنهما اعتبر
في حصول المعلق وجود الشرط الثاني قبل الاول
وان توسط بينهما كما صوروه هنا فينبغي ان يراجع
كما مر فان اراد انه اذا حصل الثاني تعلق الجزاء
بالاول فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطي او انه
اذا حصل الاول تعلق بالثاني عتق انتهي فان
تعذرت مراجعته او قال ما اردت شيئا فالظاهر
انه لا ايلاء تمسكا لكن الاوفق بما فسر به اية قل
يا ايها الذين هادوا من ان الشرط الجملة الثاني
وجزاءه ان يكون موليا ان وطي ثم ظاهر ثم
كتقدم الثاني على الاول فيما قاله الرافعي مغاير
له كما نبه عليه السبكي او قال ان وطيتك فانت
طالق فهو من الخاطبة فان وطي في مدة
الايلاء او بعدها طلقت اي ظرة لوجود

المعلق

المعلق عليه وزال الايلاء اذ لا يلزمه شيء
بوطيها بعد او قال لاربع والله لا اطاوعك
فهو من الرابعة ان وطي ثلاثا منهن في قبل
او دبر لحصول الحنث بوطيها بخلاف ما اذا اربطا
ثلاثا منهن لان المعنى لا اطاوعكن فلا يحنث
بما دونهن فلو مات بعضهن قبل وطي زال
الايلاء لعدم الحنث بوطي من بقي ولا نظر الى تصور
الوطي بعد الموت لان اسم الوطي انما يطلق على
ما في الحياة بخلاف موت بعضهن بعد وطيها لا يمين
او قال للاربع والله لا اطاوعك منكن فهو من كل
منهن لحصول الحنث بوطي كل واحدة وهذه من
باب عموم السلب والتي قبلها من باب سلب
العموم وقضية ما ذكر انه لو وطي واحدة لا يزول
الايلاء في الباقيات وهو ما رجحه الامام ليتضمن
ذلك تخصيص كل منهن بالايلاء والذي في الروضة
والشرحين عن تصحيح الاكثرين انه يزول فيهن
كما لو قال لا اطاوعكن منكن وفيه بحث للشيخين
ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض ولو قال
والله لا اطاوعكن منكن فان قصد الامتناع عن
واحدة معينة فهو منها فقط او واحدة مبهمة
عينها او عن كل واحدة او اطلق فهو منهن فلو وطي
واحدة منهن بر بدليل قوله تعالى ان الله لا يحب
وقد يوجد تصحيح الاكثرين انما حكموا
بايلائه من كلهن انه قد افقط الا كثرين انما حكموا
ظاهر فيه سواء قلنا ان عموم مديد يحمل
او شمولي واذا وطء احداهن فلا يحلم